مجلة الحقوق والحريات

العدد الثالث
ديسمبر 2016

مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات

السيد أونيسي العياشي

أمين الخزينة - ولاية بسكرة

الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"
المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016
من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

مقدمة:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي، في تحديد مفاهيم الاستثمار ومحددات مناخ الاستثمار التي أقرتها المعاهد والمؤتمرات والمؤسسات الدولية.

سنحاول في عجالة التطرق إلى كل من الاستثمار والعوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري وكيفية تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال نقطتين هامتين حيث نتعرض في الأولى إلى ماهية الاستثمار أما الثانية سوف نتطرق فيها إلى آلية اتخاذ القرار

سوف نحاول أيضا التطرق إلى كل من التعاريف المختلفة للاستثمار والاستخدامات المختلفة للاستثمار، أنواعه، استخداماته، مصادره.. ثم نبرز مساوئه ومحاسنه

نود في بداية المداخلة أن نشير الى ضرورة توافر حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد يبدأ باتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في توفر الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي من خلال توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية.

فالقدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات والتي بموجبها يتم تصنيف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير ومعطيات محددة يتم من خلالها ترتيب كل بلد ومدى قدرته على المنافسة مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط مباشرة بين ترتيب التنافسية بين الدول وحجم تدفقات الاستثمار، فالدولة التي تتوفر لديها أكثر عدد من محددات الاستثمار تتصدر بداية التسلسل في أرقام جداول التنافسية.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل ان نستعرض المقومات والشروط المحددة لمناخ الاستثمار وعلاقتها بالتنافسية لابد من التعرض إلى أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار وذلك حسب مايلي:

أولا – مفاهيم الاستثمار وأنواعه:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية.

1- تعريف الاستثمار:

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من المنظرين والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تكاد تكون متشابهة فقد حاول منظمو اتفاقية واشنطن لعام 1965 جاهدين قصد اعطاء تعريف دقيق لتعبير الاستثمار وذلك للصعوبة الموجودة بصدد تحديد هذا المفهوم الاقتصادي ولتعدد القوانين المطبقة في البلاد المنضمة الى الاتفاقية،حيث جاءت كل التعاريف محدودة ولا تستوعب كافة العناصر الخاصة بالاستثمار، حيث يعرف راس المال الاجنبي حسب التعريف القانوني بانه: النقود والاوراق المالية والتجارية والآلات المعنوية المملوكة لاشخاص طبيعيين او معنويين لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف.

اما التعريف الاقتصادي فقد جاء على النحو التالي: هو كل الاموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت وطنية اواجنبية.

كما عرَّف صندوق النقد الدولي،الاستثمار الاجنبي بانه" الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد اخر بنسبة تتراوح بين 10 %و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على اسهم وسندات واصول ثابتة.

بينما يرى البعض بأن الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل.

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

مما يدفعنا الى الاستنجاد بتعريف أخر نراه أكثر ملائمة ومفاده أن الاستثمار وهو عبارة عن "عقد بين طرفين (الدولة والمستثمر) قصد منه تحقيق مصلحة مشتركة يتشارك

فيها الطرفين نفس الهدف ويتقاسمان سوية الاعباء ويتساوون في المنافع"، وقد نجد له تعريفا أخر أكثر موضوعية وحيادية بعيدا عن تحديد صفة ونفوذ المركز وهذا الاستثمار يهدف الى إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة, أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي, وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة ونستخلص من هذا التعريف عدة عناصر منها:

- وجود اسهام من قبل المستثمر الاجنبي
- ان يكون هذا الاسهام لمدة زمنية،
- المشاركة في تحمل المخاطر في شأن العملية موضوع الاستثمار
- ضرورة ان يحقق المشروع تنمية اقتصادية للدولة المضيفة

من خلال ما سبق يمكننا إعطاء مفهوم للاستثمار

2- مفهوم مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية.. والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سليباً على فرص نجاح؛

- المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

- أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

ثانيا – المقومات والشروط المحددة لمناخ الاستثمار وعلاقتها بالتنافسية:

وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلي فإن الاستثمار يتكون عموما من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وهذا التعريف يشتمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون.

– أو أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة.

– أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأس مالية لزيادة قدرة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات. فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث العلمي...الخ وهذان النوعان من الاستثمار سوف نشير إليهم إشارة فقط بهدف المقارنة

– أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الآتية:

1- الموارد المتاحة: المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة.

2- المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

3- الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة

والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

4- أما أهداف المستثمر فهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته والتي تحمل قدراً من المخاطر.

5- استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو طاقات إنتاجية جديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها.

6- ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد.

وقد نشرت العديد من الدراسات والابحاث تتعلق بمفاهيم الاستثمار وتمخضت عنها توصيات كثيرة لعلى أبرزها:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تفضي إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب توفير مجموعة من المحددات في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذه النتائج هي في حقيقة الأمر متداخلة مع توصيات الدراسة رغم أنها حالة نادرة، لكنها أمر واقع، ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي:

1- الاستقرار الاجتماعي والسياسي معتمداً على نظام سياسي مؤسسي واضح معززاً بسلطة القانون في ظل النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة.

2- توفر الموارد الطبيعية مع استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المحلية.

3- وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض في القوانين المتزامن مع قضاء عادل يمارس نشاطه بشفافية وسرعة في الفصل بين المتنازعين.

4- توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة.

5- تسهيل إجراءات تأسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية واختصار الخطوات البيروقراطية لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.

6- تطوير مستوى التعليم والمهارات الفنية وتقنيات المعلومات لليد العاملة في مختلف المجالات سواءً كانت مهارات (إدارية- فنية- تقنية- تسويقية).

7- ارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع متوسط دخل الفرد في ظل عدالة توزيع الدخل.

8- تنامي الطلب واتساع السوق المحلية مقترناً بالقوة الشرائية للمواطن.

9- تقليص بؤر الفساد وتوفر قواعد المسائلة في ظل الشفافية الواضحة.

10- الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية والائتمانية وأسواق الأوراق المالية.

11- أثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفر محددات مناخ الاستثمار التي سبقت الإشارة إليها وغيرها، وكمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أي بلد.

12- تبين من النتائج أن هناك علاقات سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن البلدان التي تتميز بتوفر محددات مناخ الاستثمار تحصل على المراكز الأولى في التنافسية والعكس من ذلك البلدان التي تتسم بضعف محددات مناخ الاستثمار.

مما سبق ذكره فإن إشكالية تحسين مناخ وفرص الاستثمار من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الحكومات في وسع الاسس والاستراتيجيات المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الغير مباشرة كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية في ظل شح الموارد المحلية من العملة الصعبة وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية وتقليص فاتورة الاستيراد، والزيادة في حجم الصادرات وتنويع شعبها بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان التجاري، ومن ثم تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وعليه فإن تحقيق تلك الأهداف مرتبطة بتوافر مقومات معينة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: توفر الاستقرار ألأمني والسياسي والاقتصادي والهياكل القاعدية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء ومياه ووضوح في النصوص التشريعية ذات الصلة بما يتضمن من مزايا وحوافز جبائية وتسهيلات في التعاملات المصرفية لاسيما ما يتعلق منها بالتحويلات بالعملة الصعبة بين مختلف البنوك والتي يجب ان تساهم بشكل فعال ضمن هذا النطاق بتبسيط الاجراءات التي يجب ان تتسم بالدقة وسرعة الاداء، فضلاً عن الموارد البشرية المؤهلة في الميادين المالية والتكنولوجية...، وعموما يجب الرفع من مستوى

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كل هذه العوامل ستشكل إشارات واضحة ومشجعة لدخول الرأسمال الأجنبي الى بلدنا أو البلدان العربية والتي وبالتأكيد لا يمكن لها أن تنأى بنفسها عن هذه المتغيرات الدولية، فهي جزء من قسمة العمل الدولية ولها مكانتها في الاقتصاد العالمي، وان كان بمواقع متباينة من بلد لآخر غير أن ما نلاحظه من عزوف المستثمرين على الاستثمار لدى الكثير من هذه البلدان فمرده حتما الى ضعف جاذبية الدول العربية عموما لاسيما المغاربية للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل عديدة أبرزها التوترات السياسية والتقلبات الاقتصادية، والتضخم، وارتفاع الأسعار المتواصل، وارتفاع نسبة عجز الموازنات الحكومية، ومشاكل بيئة أداء الأعمال، وتراجع كفاءة البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وخصوصاً في مجالات التجارة والنقل، وتراجع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بسبب عوامل عديدة أهمها ضعف التكنولوجيا، ناهيك عن عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وتعقيد الوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، وحجم السوق، وفرص وسهولة النفاذ إليه، وعدم تفعيل الموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، والأداء اللوجيستي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز، والبطء في التقدم التكنولوجي كلها عوامل تؤثر سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل يوحي تجدد سباق إستثماري في الاونة الاخيرة بين الدول النامية،مرده الى عدم قدرة تلك الدول على حسن استغلال لمواردها، او لقلة الخبرة التقنية، اما لعدم توافر الاموال اللازمة لذلك. من هنا كانت وجهة تلك الدول نحو الاستثمارات الاجنبية كأفضل الحلول المتاحة، من اجل اطلاق التنمية الوطنية وتخفيف المشكلات التي تعاني منها.

- وجود اسهام من قبل المستثمر الاجنبي
- ان يكون هذا الاسهام لمدة زمنية،
- المشاركة في تحمل المخاطر في شأن العملية موضوع الاستثمار
- ضرورة ان يحقق المشروع تنمية اقتصادية للدولة المضيفة

بالضرورة التأييد المطلق للأستثمار الأجنبي Foreign Direct Ivestment أو لصالح الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporations إن لضخامة أصول الشركات وقدرتها الاحتكارية . فأنها تعمل على فرض ممارسات تمنع من خلالها المنافسة من قبل الشركات المحلية . الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الكثير من الصناعات الوطنية طالما إنها لا تمتلك كفاءة الشركات الأجنبية، وغير قادرة على التكامل معها، فضلا عن

اضمحلال الحرف المنتشرة في البلاد النامية بسبب سيادة الإنتاج الواسع متدني التكاليف الذي تعتمده هذه الشركات بالاظافة الى السعي الدائم لهذه الشركات الى تحويل تلك الأرباح من عوائدها الناتجة من استثماراتها والانعكاسات السلبية على الاقتصاد النامي، هو ما حصل في دول كثيرة. فأحيانا كثير تحقق هذه الشركات أرباحا هائلة خلال مدة قصيرة مما يولد انطباعا بازدهار اقتصادي واسع، ولكن ما يحصل فعلا يكون بخلاف ذلك، حيث يجرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فتمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاد تلك الدولة مما يؤدي الى الانسحاب السريع للمستثمرين الآخرين برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلد فريسة أزمة مالية كبيرة وقاسية جدا. وبالطبع فان الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة التي تقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم Native Country، بكل ما يتركه هذا التحويل العكسي للموارد من عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف الذي هو الخاسر الأساس، لذا بات من الضروري عدم فتح الباب على مصراعيه ولكن بوضع ضوابط وضمانات كفيلة تجعل من الطرفين متشاركين في الاعباء ومتساوون في المنافع،

مما سبق يبدو جليا أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع معينة يهدف الى تجقيقها ولكن بالمقابل فهو يحمل معه العديد من المساوئ والتي تصل حد تهديد مستقبل هذه البلدان المستقبلة له ,ولاسيما النامية منها. والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يكون موقف هذه البلدان من الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وهل من مصلحتها أن تفتح الباب على مصراعيه تجاه هذا الاستثمار المتوحش أحيانا والذي يسعى الى الربح دون مراعاة لمستلزمات التنمية في تلك البلدان، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بصورة كاملة , من خلال التعامل مع الشركات متعددة الجنسية بانفتاح تام وبلا قيود ؟ أم الأفضل هو إتباع سياسة الانعزال أو ما يطلق عليها الاعتماد على الذات وغلق الأبواب تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر أم هو "شر لابد منه" فهذه البلدان لا يمكنها الاحتفاظ باقتصاديات مغلقة في ظل تطورات اقتصادية عالمية معاصرة تتحرك نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي , وهو خيار موضوعي الذي لا خيار غيره ولا مفر منه.

ويمكن تلخيص المبررات التي يستند اليها أصحاب هذه النظرة التشاؤمية للأستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي:

1- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية اتساع الهوة بين أفراد المجتمـــع الواحد في ما يختص بهيكل توزيع المداخيل، وذلك من خلال ما تقدمه

من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية وهذا يترتب عنه خلق فوارق طبقية في المجتمع مما يدفع بالكثير من العاملين الى هجر تلك المؤسسات الوطنية والتوجه نحو تلك الشركات الاجنبية بداعى الاستفادة من الامتيازات وتحسين مستوى معيشتهم سيسهم بتشديد التفكك الاجتماعي.

2- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول وأحيانا تتعارض وبعض القيم الروحية لدى قطاع واسع من المجتمع.

3- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا في حدود ما تحتاجه هي وليس التي ترغب فيها الدولة المضيفة مما يجعلها لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فعملية نقل التكنولوجيا هذه لا تعدو ان تكون سوى طريقة للنقل الجاهز للصفقات التكنولوجية، أو ما يسمى بطريقة (تسليم المفتاح)، وهذا أمر لا يقتصر على تعطيل نمو الخبرات والمهارات في هذه الدول أو إشراك المؤسسات المتوسطة في عملية المناولة والمرافقة، بل يتعداه إلى مفاصل أخرى.

فهذا النقل الجاهز لا يراعي قدرة الدولة المضيفة على الاستيعاب، إضافة إلى تجاهل ما يتوافر من تكنولوجيا محلية، وهو أمر يوضح مدى القصور في عمليات توطين التكنولوجيا وتطويرها، مما جعل عملية النقل هذه مقتصرة على شراء الآلات والمكائن والمعدات واستعمال القدرات الإنتاجية بالشكل الذي يعمل أكثر على زيادة الاعتماد على دول متقدمة صناعيا والتي هي المنبع الاصلي لهذه الشركات مما يعمق التبعية التكنولوجية لها. إذا فطريقة المشاريع الجاهزة قد لا تتطلب الجهد الكبير من الدول المضيفة للاستثمار المباشر ولكنها في الوقت نفسه ذات تكاليف عالية على حساب بناء تكنولوجيا محلية، فضلا عن عوائدها الاقتصادية المتدنية وارتفاع كلفة الصيانة فيها، فالاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما المتدفق إلى البلدان النامية، بالمشاريع المنشأة من قبل الشركات متعددة الجنسية (ومعظمها صناعية) والتي تحتاج إلى قوة عمل قليلة العدد، وأغلبهم من العمال متخصصين فضلا عن عمال شبه ماهرين غير مؤهلين ولا يمتلكون سوى تجربة مقتصرة على العمليات البسيطة، ومن ثم فان حاجتها نادرة جدا إن لم تكن منعدمة إلى كوادر متحركة تمتلك مهارات متنوعة ومعرفة مهنية واسعة ومعقدة .وبالمقابل تكون اغلب هذه المشاريع الصناعية مجرد ملاحق أو شركات فرعية ترتبط بمراكز واقعة ما وراء البحار، حيث يجري اتخاذ القرارات التكنولوجية، وبما إنها تدار بوساطة أيدي

كوادر أجنبية تقوم بتنفيذ تكنولوجيا جاهزة، فان إمكانيات إجراء تجارب وبحوث وتجديدات تكنولوجية يصبح أمرا منعدما بعبارة أخرى هنالك اعتمادا تاما على الخارج في مجال التكنولوجيا .فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لإستراتيجيتها ومصلحتها . ومنطقيا فان اختيارها سيتركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف.

4- تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

5- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات وهذا بالمقارنة مع حجم التدفق الحاصل في البلدان المتقدمة وما زالت هذه الدول تحظى بالحصة الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تستقبل حوالي الثلثين من حجم الاستثمارات المباشرة، مقابل دخول ثلث واحد إلى البلدان النامية.

6- إن وجود الشركات الأجنبية له أبعاد سياسية خطيرة فقد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي ففي الدول المضيفة على دولة أجنبية.

_ خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.

_ قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الانظمة السياسية في الدول المضيفة وهذا ما يخلق التبعية السياسية.

غير أنه لو نظرنا بمنظار التفاؤل فاننا نؤيد فيها أصحاب النظرية الحديثة للاستثمار والتي تقوم على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المتكافئة. فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة من هذا الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما حيث يتيح النظام العالمي الجديد حرية اكثر في تنقل حركة رؤوس الأموال وتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، حيث تعد الاستثمارات

الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات. وبالتالي فإن الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال إتاحة العديد من فرص العمل المباشرة داخل الدولة المضيفة مما يقلص من حجم البطالة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع المداخيل لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للإدخار والإستثمار.

و يمكننا تلخيص هذه المزايا من خلال العناصر التالية:

1 - الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المؤهلة المتوفرة لدى الدول المتقدمة.

2 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

3 - خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتّالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

4 - تقليل الواردات وتنويع الصادرات.

5 - تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

6 - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحليّة من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

7 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

8 - أنّ تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع التي تنجر عن توظيف رؤوس الاموال الاجنبية.

لذا نجد ان جل الدول النامية تسعى إلى إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع إنفتاحها على إقتصاد السوق بفضل سنها لمنضومات تشريعية منسجمة وهادفة الى خلق بيئة تستقطب اهتمام المستثمرين الاجانب منها:

الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من أهم الخصائص المميزة للدولة المستقطبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر البعض من هذه الحوافز:

- الإعفاءات الجبائية لاسيما عند بداية النشاط الاستثماري.
- ضمان حرية وسهولة تحويل الأرباح ورأس المال.
- عدم التدخل في تحديد الاسعار وترك ذلك لقواع السوق المتعلقة بالعرض والطلب.
- توفير القروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية.
- التخلي عن بعض الشروط المرتبطة بالنظرة السيادية للدولة.

وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة وتنويع صادراتها خارج الصادرات التقليدية.

المراجع:

1- بوخورس عبد الحميد جامعة المسيلة(أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر).

2- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، طبعة الأولى، عمان: دار المجدلاوي للنشر، 1999.

3- أحمد تميم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار والإئتمان المستقبل، بور سعيد، ط 1996.

4- محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير- 2008م .

5- د/ عبدالفتاح قنديل، د/ سلوى سليمان- الدخل القومي- دار النهضة العربية- القاهرة- 1979م.

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002.

ملحق بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للآستثمار

بيانات التصريح بالاستثمار بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2002-2014 حسب الوكالة الوطنية للأستثمار

القيمة بمليار دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0,84%	98 566	0,95%	29 586	3,07%
2003	1 628	2,76%	396 209	3,82%	34 618	3,60%
2004	876	1,49%	241 768	2,33%	24 892	2,59%
2005	836	1,42%	198 839	1,92%	32 019	3,33%
2006	2 102	3,57%	486 035	4,69%	47 265	4,91%
2007	4 257	7,23%	664 782	6,41%	86 733	9,01%
2008	6 538	11,10%	1 327 946	12,80%	89 594	9,31%
2009	6 932	11,77%	439 577	4,24%	63 488	6,60%
2010	5 564	9,45%	379 834	3,66%	59 134	6,15%
2011	5 688	9,66%	1 331 711	12,84%	124 004	12,89%
2012	6 077	10,32%	754 025	7,27%	76 443	7,94%
2013	7 991	13,57%	1 861 048	17,94%	143 446	14,91%
2014	9 904	16,82%	2 192 530	21,14%	150 959	15,69%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

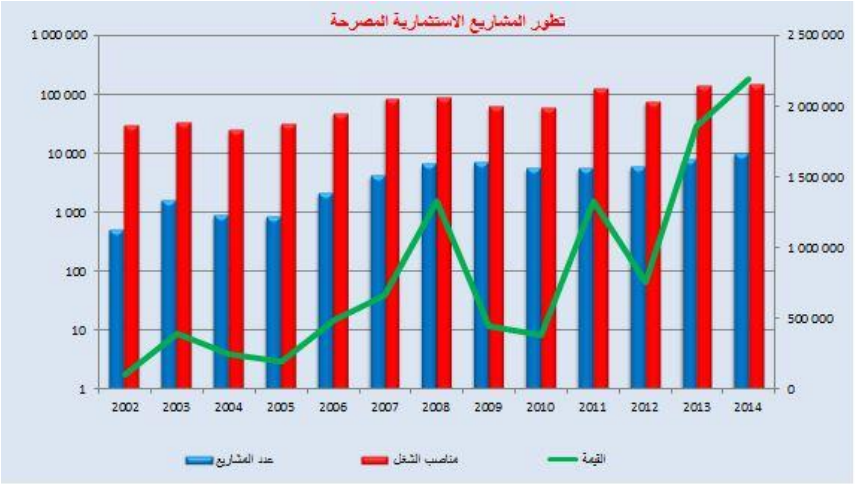

ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58 324	99%	8 018 771	77%	848 302	88%
الاستثمار الأجنبي	564	1%	2 354 099	23%	113 879	12%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

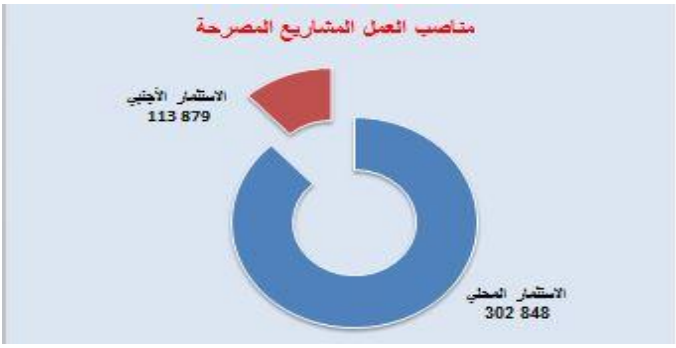
مناصب الشغل المشاريع المصرحة
الاستثمار الأجنبي
113 879
الاستثمار المحلي
302 848

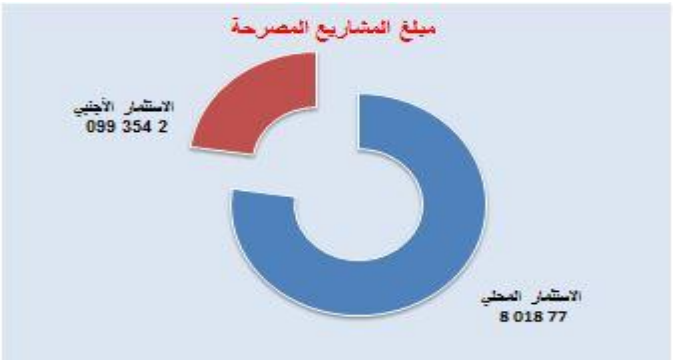
مبلغ المشاريع المصرحة
الاستثمار الأجنبي
099 354 2
الاستثمار المحلي
8 018 77

عدد المشاريع المصرحة
الاستثمار الأجنبي
564
الاستثمار المحلي
324 58

حسب قطاع النشاط

القرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	**1,63%**	115 677	**1,12%**	46 604	**4,84%**
البناء	11 253	**19,11%**	1 367 670	**13,19%**	242 679	**25,22%**
الصناعة	8 070	**13,70%**	5 735 195	**55,29%**	340 135	**35,35%**
الصحة	701	**1,19%**	98 521	**0,95%**	16 084	**1,67%**
النقل	31 353	**53,24%**	859 913	**8,29%**	156 993	**16,32%**
السياحة	635	**1,08%**	1 003 175	**9,67%**	50 026	**5,20%**
الخدمات	5 909	**10,03%**	746 966	**7,20%**	101 212	**10,52%**
التجارة	2	**0,00%**	37 514	**0,36%**	4 100	**0,43%**
الاتصالات	5	**0,01%**	408 241	**3,94%**	4 348	**0,45%**
المجموع	**58 888**	**100%**	**10 372 871**	**100%**	**962 181**	**100%**

حسب نوع الإستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	34 539	58,65%	5 428 481	52,33%	516 730	53,70%
توسيع	23 384	39,71%	4 195 623	40,45%	422 789	43,94%
اعادة هيكلة	3	0,01%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	830	1,41%	233 979	2,26%	11 102	1,15%
اعادة تأهيل - توسيع	132	0,22%	514 310	4,96%	11 468	1,19%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

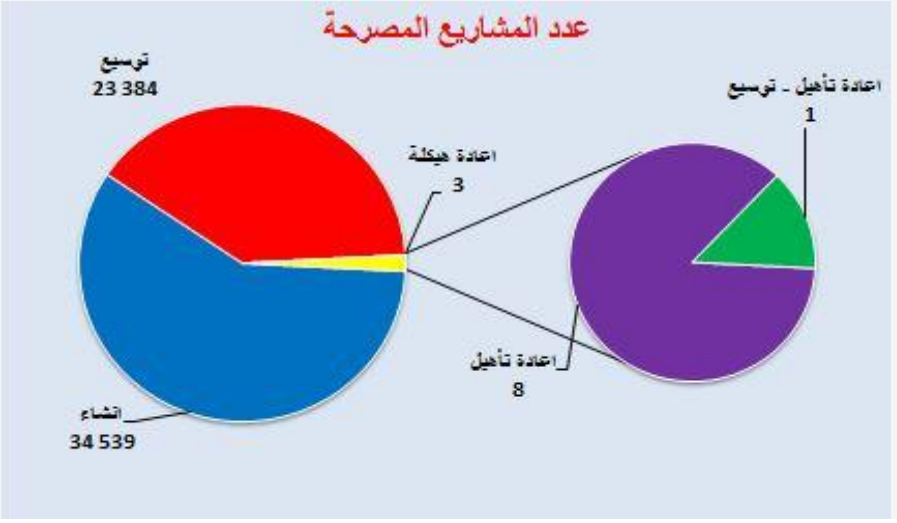

مبلغ المشاريع المصرحة
10 000 000
1 000 000
100 000
10 000
1 000
100
10
1
5 428 481
4 195 623
479
233 979
514 310
انشاء
توسيع
احداث مماثلة
احداث داخل
احداث داخل - توسيع

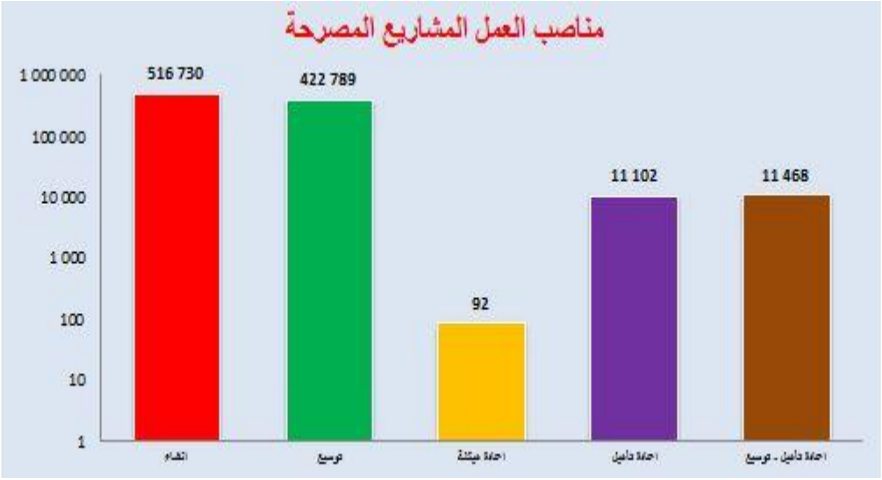
مناصب العمل المشاريع المصرحة
1 000 000
100 000
10 000
1 000
100
10
1
516 730
422 789
92
11 102
11 468
انشاء
توسيع
احداث مماثلة
احداث داخل
احداث داخل - توسيع

حسب القطاع القانوني

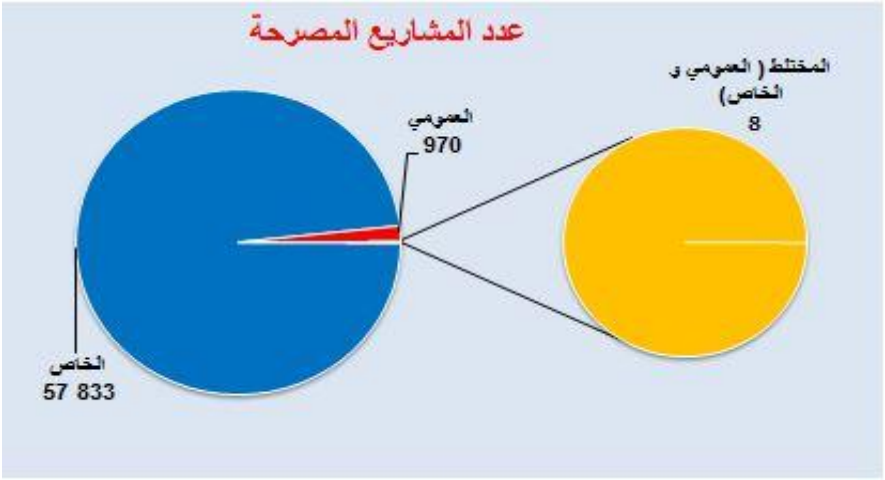

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	57 833	98,21%	5 604 240	54,03%	805 908	83,76%
العمومي	970	1,65%	3 631 213	35,01%	115 278	11,98%
المختلط	85	0,14%	1 137 418	10,97%	40 995	4,26%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

مبلغ المشاريع المصرحة
10 000 000
1 000 000
100 000
10 000
1 000
100
10
1
5 604 240
3 631 213
1 137 418
الخاص
العمومي
المختلط

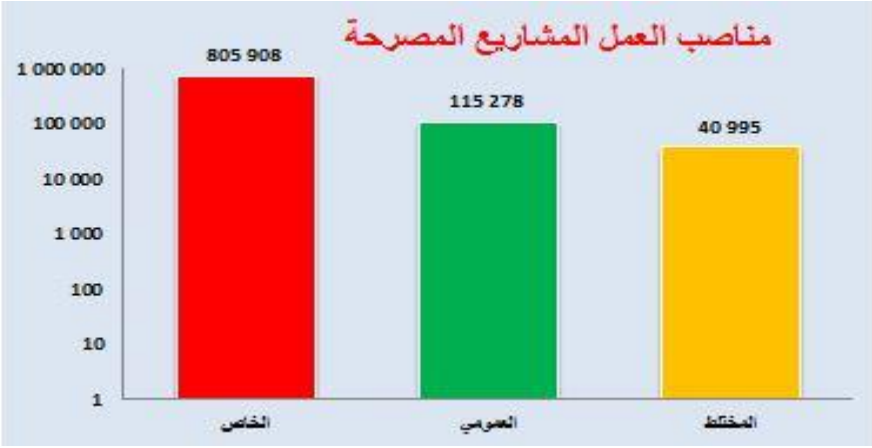
مناصب العمل المشاريع المصرحة
1 000 000
100 000
10 000
1 000
100
10
1
805 908
115 278
40 995
الخاص
العمومي
المختلط

المشاريع التي تشرك أجانب

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	316	839 295	66 306
فيما بيها الاتحاد الاوربي	**238**	**519 485**	**33 175**
اسيا	53	115 219	7 230
امريكا	10	63 171	2 933
الدول العربية	171	1 243 455	35 060
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 985	2 086
المجموع	**564**	**2 354 099**	**113 879**

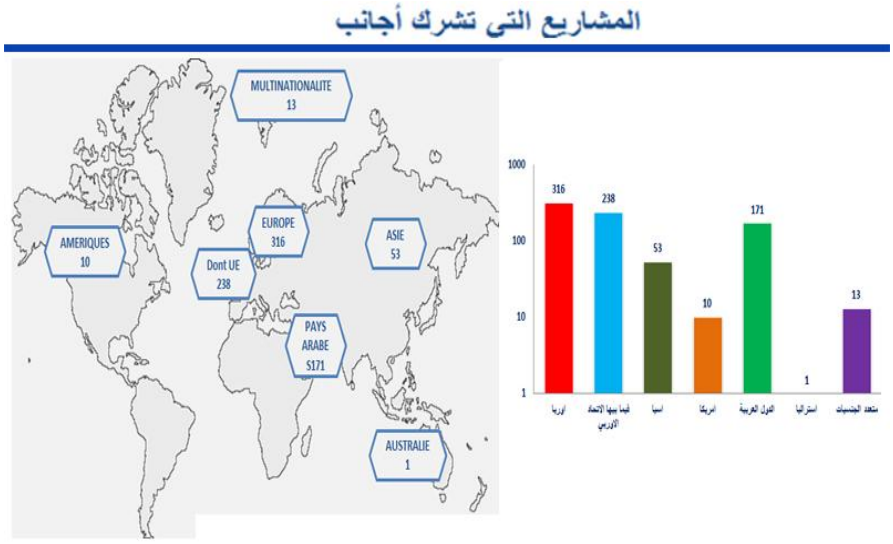

تقسيم المشاريع الإستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1,60%	5 495	0,23%	619	0,54%
البناء	95	16,84%	59 713	2,54%	18 675	16,40%
الصناعة	324	57,45%	1 613 708	68,55%	63 928	56,14%
الصحة	6	1,06%	13 573	0,58%	2 196	1,93%
النقل	19	3,37%	12 405	0,53%	1 639	1,44%
السياحة	10	1,77%	462 619	19,65%	14 080	12,36%
الخدمات	100	17,73%	97 145	4,13%	11 242	9,87%
الاتصالات	1	0,18%	89 441	3,80%	1 500	1,32%
المجموع	564	100%	2 354 099	100%	113 879	100%